● أخبار قصيرة

إيران العاشرة عالمياً في إنتاج الصلب

أعلنت منظمة تطوير وتحديث المناجم والصناعات التعدينية الايرانية "إيميدرو"، في تقرير، أن إيران بإنتاج ٣٠ مليوناً و ٦٠٠ ألف طن من الصلب الخام في العام الماضي (٢٠٢٢)، لا تزال تحتل المرتبة العاشرة في إنتاج الصلب في العالم.

وأضافت المنظمة: إن إجمالي إنتاج الحديد الإسفنجي في العالم في عام ٢٠٢٢ وصل إلى ١٢٥ مليوناً و ١٠٠ ألف طن تتصدره الهند بإنتاج ٤٢ مليوناً و ٣٠٠ ألف طن. كما استطاعت إيران أن تحقق المرتبة الثانية في إنتاج الحديد الإسفنجي بإنتاج ٣٢ مليوناً و ٩٠٠ ألف طن من الحديد الإسفنجي.

العراق يسدد جميع مستحقات الغاز الإيراني

أعلن نائب وزير النفط الإيراني لشؤون الغاز، أن وزارة الكهرباء العراقية سددت لإيران جميع الديون المتعلقة بالغاز.

وأشار مجيد تشغي، على هامش المؤتمر الأول لتقوية المنشآت والتجهيزات الخاصة بإنتاج ونقل وتوزيع الغاز الطبيعي في البلاد، إلى تسوية العراق ديون الغاز لإيران، وقال: إن وزارة الكهرباء العراقية سددت جميع مستحقاتنا من الغاز والدين الآن صفر؛ لكن في بعض الأحيان تحدث مشاكل في تحويل الأموال من مصرف TBI العراقي الى ايران. كما أعلن تشغي عن طلب تركيا تمديد عقد استيراد الغاز من إيران، منوهاً إلى استمرار مفاوضات تمديد هذا العقد.

مؤشر بورصة طهران يرتفع ٢٧ ألف نقطة

أغلق مؤشر عام بورصة طهران للأسهم والأوراق المالية جلسة تداول يوم الأحد على ارتفاع ٢٧ ألفاً و١٥ نقطة ليصل الى مستوى ٢ مليون و١٨٩ ألفاً و٦٣٢ نقطة.

وخلافاً للوتيرة المنخفضة يوم السبت، شهد المؤشر العام لبورصة طهران يوم الأحد زيادة بنسبة ١/٢٥ بالمائة مقارنة باليوم الماضي، حيث ارتفع المؤشر العام ٢٧ ألفاً و١٥ نقطة ليصل الى مستوى ٢ مليون و١٨٩ ألفاً و٦٣٢ نقطة.

وقد تداولت السوق أكثر من ٩/٢ مليار سهم وورقة مالية في إطار ٧٥٤ ألف صفقة بقيمة ٦٥/٥٢٠ تريليون ريال. وقد بلغت القيمة السوقية للبورصة أكثر من ٨٠٣٤٠ تريليون ريال.

البلدان يوقّعان مذكرة تفاهم في مجال إيفاد العمالة

إصرار إيراني- قطري على تذليل العقبات الإقتصادية والمصرفية

الوفاق/ وكالات

أكد النائب الأول لرئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية على ضرورة وأهمية الإسراع في تنفيذ الإتفاقية النقدية بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية ودولة قطر، لافتاً إلى أن إرادة واهتمام المسؤولين في البلدين تظهران إصراراً جاداً على تسهيل العلاقات الإقتصادية والتجارية والمصرفية.

وخلال لقائه أمس الإثنين وزير العمل القطري علي بن صميخ المري، أشار محمد مخبر إلى أن العلاقات السياسية الايرانية- القطرية والتنسيق والتعاون في المحافل الدولية قد وصلا الآن إلى مستوى جيد للغاية، معلناً عن سرور وسعادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالإستقرار والتقدم المحلي والدولي لدولة قطر.

وفي هذا السياق، أعلن مخبر أن مجالات التعاون بين البلدين واسعة للغاية؛ لكن مستوى المبادلات التجارية في السنوات الماضية لم يتناسب مع المستوى العالي للعلاقات السياسية، مشيراً الى أنه يجب التخطيط الفعال لتعزيز وتنمية العلاقات الثنائية في المجالات الدينية والثقافية والتاريخية المشتركة بين البلدين والشعبين.

تعزيز التواصل في جميع المجالات

وفي إشارة إلى أن القادة السياسيين في البلدين يؤكدون دائماً على تعزيز التواصل بين طهران والدوحة في جميع المجالات، لفت مخبر الى أن حل الآليات المالية للناشطين الاقتصاديين والقطاع الخاص كمحور رئيسي للتنمية له أهمية أساسية، موضحاً ضرورة الاستفادة بشكل جيد من إرادة الحكومتين ومصلحة الشعبين من خلال إنشاء منصة تبادل مناسبة بين البلدين.

وأكد النائب الأول لرئيس الجمهورية على ضرورة حل القضايا المصرفية والمالية والنقدية الثنائية، معتبراً إنه لا داعي لدولتين متجاورتين لديهما ثقافة ودين ونهج مشتركان بأن تتبادلان وتوضحان احتياجاتهما بعملة بلد ثالث. وأشار إلى أن التعاون الايراني - القطري في مجال الطاقة وخاصة الغاز يمكن أن يحول البلدين إلى مراكز للغاز والطاقة في المنطقة.

تقدير قطري لإيران

في المقابل، أعرب وزير العمل القطري، خلال اللقاء، عن تقديره لدعم الجمهورية الإسلامية الإيرانية لدولة قطر في الاجتماعات والتجمعات الدولية، مؤكداً أن قطر حكومة وشعباً لن تنسى أبداً المواقف والمساعدات الإيرانية في أوقات المشاكل والأزمات.

وصرح علي بن صميخ المري بأن مستوى المبادلات التجارية بين البلدين مازال دون المستوى المتوقع والمطلوب من قبل مسؤولي البلدين، لافتاً الى أنه على جدول أعمال هذه الزيارة الإجراءات اللازمة لتنفيذ وتفعيل العقود والإتفاقيات بين رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية وأمير قطر في أقرب وقت ممكن.

وأشار المري إلى أن اجتماعات رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية وأمير قطر تظهر اهتمام ورغبة البلدين في تطوير العلاقات والتنسيق المتبادل في مختلف مجالات التجارة والاستثمار.

وفي إشارة الى توقيع بيان مشترك بين رئيسي لجنة التعاون الاقتصادي الإيراني - القطري، صرح وزير العمل القطري بأن تبادل الخبرات التعليمية والأكاديمية واستخدام المراكز التعليمية في البلدين وتطوير التعاون في مجال التوظيف وتسهيل العلاقات بين رجال الأعمال الإيرانيين والقطريين وتحديد آلية تنفيذ الاتفاقيات المبرمة هي من الأمور المدرجة على جدول أعمال الحكومة القطرية.

كما أوضح المري ضرورة إزالة العقبات والقضايا المالية والمصرفية بين إيران وقطر، مؤكداً أن فتح نافذة واحدة لاستثمار وتسجيل شركات ناشطين اقتصاديين إيرانيين في قطر يظهر أن هناك إصراراً جاداً وحازماً على تذليل العقبات التي تواجه مستثمري القطاع الخاص في البلدين.

إيفاد العمالة

هذا ووقّع وزير التعاون والعمل والرخاء الاجتماعي الإيراني ووزير العمل القطري مذكرة تفاهم في مجال إستقدام العمالة وإيفادها.

وقال صولت مرتضوي، الإثنين، في لقاء مع علي بن صميخ المري: عقد زملاؤنا اجتماعات جيدة مع الوفد القطري منذ يوم السبت وسيتم تنفيذ ما تمخض عنها في أقرب وقت ممكن. وأضاف: لقد أجرى زملاؤنا لقاءات جيدة مع المسؤولين القطريين منذ يوم السبت، مؤكداً أهمية تنفيذ التفاهمات بين الجانبين.

وأشار مرتضوي الى توقيع مذكرة تفاهم مع قطر حول إيفاد العمالة، ودعا الى متابعة بنود هذه المذكرة من خلال تشكيل فريق من الخبراء والتواصل بين سفارتي قطر وإيران. ولفت الى إجراء مفاوضات جيدة على مستوى الخبراء لتنظيم إيفاد العمالة، وقال: هذا هو الاجتماع الخامس بهذا الخصوص مع الجانب القطري. وأضاف: في عام ١٩٩١ تم توقيع مذكرة تفاهم بين ايران وقطر وشهدت العديد من التعديلات لحد الآن.

مخبر: لا داعي لدولتين متجاورتين لديهما ثقافة ودين ونهج مشترك بأن تتبادلان وتوضحان إحتياجاتهما بعملة بلد ثالث

المري: إجتماعات الرئيس الإيراني وأمير قطر تظهر إهتمام البلدين في تطوير العلاقات والتنسيق المتبادل في مختلف مجالات التجارة والإستثمار

١٥٠ مكتب إستقدام في قطر

من جانبه، قال مساعد وزير العمل الإيراني: هناك ١٥٠ مكتب إستقدام في قطر بحاجة إلى الإعلان عن الكوادر المطلوبة لمناقشة الرواتب والإقامة وغيرها، ونحن جاهزون للتنفيذ.

وأضاف علي رضا عسكريان: أعلنا للفريق القطري قدرات إيران في مختلف المجالات بما فيها النقل الجوي والبحري والبري.

وتابع: الهدف من هذه المذكرة هو تسهيل التعاون الثنائي وتعزيزه.

وقال عسكريان: يجب أن تكون الظروف مهيأة لاتصال مباشر بين رجال الأعمال مع نظرائهم القطريين والمؤسسات الحكومية.

وصرح: إن إقامة المعارض من شأنها أن تظهر قدراتنا لدولة قطر ومن المهم التعاون مع غرفة التجارة لجعل المعارض فعالة. ووصف عسكريان مذكرة التفاهم هذه نقطة إنطلاق جيدة للمبادلات التجارية.

أهمية تنفيذ الاتفاقيات

من جهته، قال الوزير القطري: إن تنفيذ الاتفاقيات يحظى بالأهمية وقد تم الإطلاع على خطة التنفيذ في محضر الاجتماع.

وأضاف: إن الوفدين الإيراني والقطري أجروا مفاوضات يوم السبت واستمرت ليوم الأحد، حيث توصلوا إلى إتفاقيات تتعلق بالعمل والتوظيف ومراكز التعليم والتجارة وغير ذلك من الأمور، بحيث يستمر التعاون الثنائي في مختلف المجالات.

وصرح علي بن صميخ المري: إن قطر تريد إيفاد كوادر إيرانية ماهرة إلى قطر. وأكد: أننا نصدر تصاريح العمل للجنسيات المختلفة، وقال: نستقطب كوادر لها قدرات كبيرة وعالية المستوى. وأضاف: بالنسبة لرجال الأعمال والمرافق، نأمل أن يكون هناك المزيد من التنسيق ولتسهيل الاستثمار وجذب رجال الأعمال قمنا بدمج وزارة العمل والتجارة حتى تقوم الشركات المسجلة بتسجيل الاتفاقيات الخاصة بالعمل.

تعاون إيراني-قطري جيد

كما ذكر مساعد وزير العمل القطري محمد حسن العبيدي، في هذا الاجتماع، أن الجانب الإيراني لديه تعاون جيد بشأن المذكرة مع قطر، وقال: قمنا بتشكيل مجموعة عمل مشتركة لمتابعة الاتفاقيات وتتكون مجموعة العمل هذه من وزارتي العمل والغرفة التجارية والخارجية حتى نتمكن من إستقطاب العمالة الماهرة من خلال المكاتب الرسمية، مؤكداً أنه يبدو أن الجميع متفقون على تنفيذ الإتفاقيات في خطة واقعية تتطلب المتابعة من قبل البلدين.

وتمت في هذا الاجتماع مناقشة الموضوعات والقضايا التي تهم البلدين، كما تم التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون المشترك بينهما.

بإستخدام إستراتيجيات مختلفة..

صادرات إيران النفطية ترتفع لأعلى مستوى بعد الحظر

بلغت صادرات ايران النفطية أعلى مستوى بعد فرض الحظر، بإستخدام الحكومة استراتيجيات مختلفة لزيادة بيع وتصدير النفط في ظروف الحظر.

وبعد إنسحاب أميركا من الإتفاق النووي (خطة العمل الشاملة المشتركة) في العام ٢٠١٨، تراجعت صادرات إيران النفطية وعائدات هذا القطاع، إلا أنه وبعد تولي الحكومة الحالية زمام الأمور ازدادت هذه الصادرات وعائداتها بشكل لافت.

وفي العامين الماضيين، كان استخدام استراتيجيات مختلفة لزيادة بيع وتصدير النفط في بؤرة الاهتمام، على الرغم من العقوبات، حيث تظهر الإحصاءات الإقتصادية أن ظروف تصدير النفط قد تحسنت.

وقال وزير النفط الايراني جواد أوجي، في تصريح له، قبل عدة أشهر: في العام الماضي، تم تصدير ١٩٠ مليون برميل من النفط أكثر من العام ٢٠٢٠ و٨٣ مليون برميل أكثر من ٢٠٢١، ومن المتوقع أن يتم تسجيل رقم قياسي جديد في الصادرات النفطية هذا العام.

حتى وسائل الإعلام الأجنبية والغربية تعترف أيضاً بهذا الإنجاز الذي حققته الحكومة. وفي هذا الصدد، ناقشت بلومبرغ مؤخراً مسألة زيادة صادرات النفط الخام الإيراني في تقرير أعلنت فيه بأن هذه الصادرات بلغت ١/٦ مليون برميل يومياً.

وزادت إيران صادراتها من النفط الخام الآن إلى أعلى مستوى في غضون السنوات الخمس الماضية، مما عزز وجودها في المشهد الجيوسياسي.

نمو إنتاج النفط

في الأعوام الأخيرة، جاء أكثر من ٧٥٪ من النمو الاقتصادي من الإنتاجية. وعلى وجه التحديد، في الأشهر التسعة الأولى من العام الماضي، تم تحقيق ٣/٤٪ من النمو الاقتصادي من الإنتاجية، وكانت النسبة الأكبر متعلقة بقطاع النفط حيث بلغت ٩/٣٪.

وبعد تولي الحكومة الثالثة عشرة زمام الأمور، تم وضع استخدام القدرات الإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية على جدول الأعمال. وأدت هذه الإجراءات إلى نمو اقتصادي إيجابي تجاوز ٤٪ في العام الماضي، وهي علامة جيدة لمستقبل الاقتصاد الإيراني.

الجدير بالذكر أن الرقم القياسي للإنتاجية لمجموع عوامل الإنتاج في العام الماضي قد وصل الآن إلى أعلى قيمته في غضون السنوات العشر الماضية.

وبحسب تقرير جهاز الشؤون الإدارية والتوظيفية، فان الزيادة في إجمالي الإنتاجية لعوامل الإنتاج نتيجة الزيادة في القيمة المضافة للاقتصاد بأكمله، كان أكبر نمو بنسبة ٩/٣ في المائة يتعلق بالمجموعة النفطية. بمعنى آخر، كان للنفط التأثير الأكبر على النمو الاقتصادي من خلال زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج في العام الماضي. وبلغ نمو القيمة المضافة في الصناعات والمناجم والخدمات والمجموعات الزراعية ٥/٦٪ و٢/٨٪ و١/١٪ على التوالي.